

التنمية البشرية

دكتور / سعد طه علام

تعانى كثير من الدول النامية من مشكلات التخلف والتنمية ، وفى محاولات الدول لتحقيق التنمية فإنها تركز فى الأساس على النواحي الاقتصادية ، الا أن دولاً أخرى مثل مصر تهدف الى تحقيق توازناً بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية .

وحتى يتحقق ذلك كان من الضرورى اعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشرى ، عن طريق تنمية الموارد البشرية على أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليس الموارد الطبيعية والمادية فقط ، ذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر ، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة ، واعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفأ ، عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية واكسابهم المعارف ، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم .

ومن اهتمام مصر بهذا الموضوع يتم اصدار تقارير للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ عن معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى . وتأتى أهمية تلك التقارير لما توليه من عناية واهتمام لقياس والتعرف على الأدلة والمؤشرات المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة ، كما أنها توضح مستويات التنمية والفجوات التنموية فى مختلف محافظات ومدن وأحياء الجمهورية ، وتوفر قاعدة بيانات شاملة وجيدة ، تستخدم فى وضع الخطط التنموية قومية واقليمية .

تضمن التقرير الوطنى للتنمية البشرية لأول مرة حساب دليل التنمية البشرية لعدد ٤٥١ وحدة ادارية (مركز - حى - مدينة) بالاضافة الى تحديث دليل التنمية البشرية لعدد ٢٦ محافظة ، ومنذ عام ١٩٩٠ أصبح دليل التنمية البشرية يمثل مقياساً موثوق فيه لمتابعة الانجازات التنموية للبلاد بتجميع المقاييس لثلاث عناصر رئيسية كمكونات لدليل التنمية البشرية ، وهى الدخل وتوقع الحياة والتعليم . يعطى الدليل قيمة تمكن من تقييم مجالات التنمية البشرية .

ويستخدم دليل التنمية البشرية لمتابعة التقدم التموى فى محافظات مصر منذ عام ١٩٩٤، وحالياً لمتابعة مستوى التنمية المحلية فى مصر على مستوى المركز (القسم) والذى والمدينة مما يتيح لمخططى التنمية أن يروا بالتفصيل وبدقة مناطق الاحتياج فى الدولة .

وقد تم تحليل مؤشرات التنمية البشرية والتي اتضح منها أن مصر حققت تقدماً ملحوظاً فى مجال التنمية البشرية ، حيث ارتفع دليل التنمية البشرية من نحو ٥٨٩ ،٠ عام ١٩٩٦ الى نحو ٦٤٨ ،٠ عام ١٩٩٩/٩٨ ثم الى نحو ٦٨٠ ،٠ عام ٢٠٠٣ .

وبتقدير دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات اتضح أن هناك تباينات بين المحافظات ، وداخل المحافظات نفسها على مستوى المراكز والأحياء والمدن ، حيث تقع محافظات الوجه القبلى فى فئة الدليل المنخفض (٥٠٢ ،٠ - ٦١٥ ،٠) والمحافظات الحضرية - القاهرة / الاسكندرية / بورسعيد / السويس - تقع فى فئة الدليل المرتفع (٧٢٥ ،٠ - ٨٣٢ ،٠) ومحافظات الوجه البحرى بين المتوسط والمرتفع (٦١٦ ،٠ - ٧٢٤ ،٠) كذلك محافظات الحدود .

وقد جاءت محافظة بورسعيد فى المركز الأول من حيث دليل التنمية البشرية بين محافظات الجمهورية (٧٧٤ ،٠) يليها كل من السويس ، القاهرة ، الاسكندرية حيث بلغ الدليل لكل منهم نحو (٧٥٣ ،٠) ، (٧٥٢ ،٠) ، (٧٤١ ،٠) على الترتيب .

وقد جاء حى شرق بمحافظة بورسعيد الأعلى فى مستوى التنمية البشرية (٨٣١ ،٠) - تم استبعاد أحياء ومدن ومراكز محافظات الحدود - بينما جاء مركز ومدينة دار السلام بمحافظة سوهاج فى المركز الأدنى (٥٢٩ ،٠) وهذه النتائج تؤكد وجود تباينات جغرافية والتي سبق الإشارة إليها فى التقارير الوطنية السابقة ، وكذلك فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، وتقارير البنك الدولى ، وتقارير منظمة العمل الدولية . كذلك أوضح التقرير أن معظم المراكز والأحياء والمدن التى تحتل المراكز الأدنى فى أدلة التنمية البشرية ، والتعليم والصحة ، والدخل ، كلها موجودة فى الوجه القبلى .

دليل التنمية البشرية فى تقرير ٢٠٠٢

المحافظات / الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الاجمالى
حضرية	٠,٧٥٦	٠,٧١٨	٠,٧٩٦	٠,٧٥٥
وجه بحرى	٠,٦٧٨	٠,٧٠٩	٠,٦٨٥	٠,٦٤٠
وجه قبلى	٠,٦٤٩	٠,٦٨٧	٠,٦٢٣	٠,٦٢٨
حدود	٠,٧١١	٠,٧٠٢	٠,٧٢٤	٠,٧٠٥
الجمهورية	٠,٦٨٠	٠,٧٠٢	٠,٦٨٢	٠,٦٥٥

- وازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٤٨٢٢ جنيها سنوياً عام ١٩٩٩/٩٨ الى نحو ٥٥٢٨ جنيها سنوياً عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ أو مانسبته نحو ١٤٪ .

- أوضح التقرير أن البطالة من أهم مشكلات مصر ، حيث يبلغ معدل البطالة نحو ٩٪ كمتوسط من حجم قوة العمل (+١٥) على مستوى الدولة . ويرتفع بين الاناث لنحو ١٩,٨٪ من قوة عمل الاناث ، وبين الشباب (٤ , ٢٢٪ من قوة عمل الشباب ١٥-٢٩ سنة) .

- مشاركة المرأة فى قوة العمل الرسمية منخفضة لاتتعدى ٢٥٪ فى أى من محافظات الجمهورية ، وهى أكثر انخفاضاً فى محافظات الجنوب .

- معدل القراءة والكتابة تحسن ، حيث ارتفع من نحو ٥٧,٧٪ عام ١٩٩٨ الى نحو ٦٥,٦٪ عام ٢٠٠١ . وبالتالي انخفض معدل الأمية من نحو ٤٢,٣٪ الى نحو ٣٤,٤٪ خلال نفس العامين .

- مازالت المشاركة السياسية منخفضة حيث بلغ متوسط المشاركين فى انتخابات المحليات عام ٢٠٠٢ يبلغ نحو ٤٢,٤٪ من اجمالى المقيدى . وفى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ كانت المشاركة أقل من ذلك حيث بلغت نحو ٢٤٪ . وهناك تباين كبير بين المحافظات والمراكز والمدن فى مستويات المشاركة . وتتخفف المشاركة بصفة عامة فى المحافظات الحضرية والمدن عن الريف .

وإذا كنا نسعى إلى تحليل دور المشاركة الشعبية فى التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة فإن طرح تصور مختصر لمفهوم التنمية يأتى كطرح أساسى لمحاولة رصد العلاقة بين هذه المشاركة والتنمية على مختلف أصعدتها ومجالاتها . وعلينا أن نميز بين تصورين للتنمية الأول: التصور الشمولى الذى يرى التنمية عملية شاملة وضرورة متكاملة تستهدف تغيير المجتمع والارتقاء بطاقة قطاعاته البدوية والريفية والحضرية وكافة طبقاته وفئاته وشرائحه وتأتى فى اطار تخطيط قومى مركزى على الأقل عند مستوى تصميم الخطط ووضعها وهو مفهوم ينطلق من إطار ايدىولوجى يبرز سلطة الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

إما التصور الثانى فيأتى فى إطار ايدىولوجى أكثر اتصالاً بالمشاركة الشعبية ويرى دوراً أعظم للمشروع الخاص والمبادرات الفردية وقوى السوق والمشاركة الشعبية ويفترض دوراً محدداً للدولة فى اطار يكرس الطرق الرأسمالية للنمو .

ورغم اختلاف التصورين فإنه لا إختلاف على أن الانسان ، طموحاته واحتياجاته هو هدف التنمية سواء تحققت الأهداف بجهود حكومية أو شعبية أو مشتركة وتصبح التنمية بهذا المعنى ايدىولوجية فى حد ذاتها . وهنا يفهم هدف التنمية على انه هجوم انتقائى على أكثر أشكال الفقر سوءاً والخفض المستمر لسوء التغذية والمرض والامية والفقر والبطالة ومظاهر عدم المساواة والتكافؤ . والمشاركة الشعبية هى المدخل الصحيح والملائم للتنمية المحلية ، وهى فى هذا رهن سياق بنائى وثقافى يدعمها ويثريها ويحدد مدى فاعليتها وكذلك فى نفس الوقت قدرة التنظيمات المحلية على القيام بهذا الدور . والواقع المصرى فى مجمله يعكس ضعف الاتجاه نحو الفاعلية والمشاركة الشعبية وتعثر التنظيمات المحلية فى استئارة دافعية المواطنين نحو المشاركة . ويفسر هذا التعثر الذى تتسم به جهود التنمية المحلية والمشاركة الشعبية مجموعتين من المعوقات : الأولى مجموعة المعوقات البنائية التاريخية والثانية مجموعة المعوقات الثقافية

والسيكولوجية ، ونعنى بالأولى تلك العناصر المتصلة ببنية المجتمع المصرى بصورة عامة والعوامل السياسية والتنظيمية والادارية والقانونية بصفة خاصة ، وهى عوامل تتحمل الدولة والمجتمع مسؤوليتها المباشرة بوصفها تعكس شكلاً من أشكال العلاقة بين الدولة والمحليات من ناحية وعلاقة القرية بالمدينة بوصفها وحدات محلية متفاعلة من ناحية أخرى . وربما تأتى مسئولية الناس أنفسهم وليدة للمجموعة الثانية - مجموعة المعوقات الثقافية والسيكولوجية . ورغم إدراكنا للعلاقة الوثيقة بين ماهو بنائى (سياسى وتنظيمى وادارى وقانونى) وبين ماهو سيكولوجى وثقافى (العادات والقيم والاستجابات ونمط الشخصية ونموذج العقلية وغير ذلك) . فإن الانسان المصرى العادى غالباً مايطور ثقافة وسيكولوجية دفاعية مواجهة مايعتقد انه خطر وضغط سياسى وقانونى وادارى وتنظيمى بصفة خاصة وفى علاقته بالدولة وأجهزتها البيروقراطية . هذه المعوقات والرواسب التاريخية للعلاقة غير المتكافئة بين الدولة (بالمفهوم العام) والمواطنين ماتزال مصدراً أساسياً من مصادر السلبية والعزوف عن المشاركة ، هذا بالإضافة إلى رواسب أخرى تتجلى فى البناء المركزى المفرط للتنظيم السياسى والبيروقراطى والتحيز الحضرى وأشكال التحيز الاجتماعى الأخرى .

ومن أبرز العناصر السيكولوجية والثقافية عدم التعاون مع الحكومة وأجهزتها المختلفة والآخرين والفردية وميول العداوة والحقد والكراهية ورفض الآخر وضعف المبادرة والمشاركة والعجز عن العمل الجماعى والتخفى والاختفاء والسلبية والأنامالية .

وإن كانت هناك جهود حثينة تبذل لتجاوز معوقات المشاركة فإن التحول الديمقراطى فى مصر يتيح فرص أكبر أمام نمو وتطور المجتمع المدنى ، والتنظيمات الأهلية وتوسيع فرص المشاركة بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فى عملية التنمية ولكن ماتزال الحاجة ماسة الى مزيد من الجهد فى مواجهة تحديات التنمية بالمشاركة ، وبصفة خاصة فى مجالات الفقر والامية والسلبية والفردية والبيروقراطية وضعف ثقافة العمل الجماعى والتفاوت الطبقي،

وتنقص المعلومات ، وضعف ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر وغير ذلك من المشكلات والتحديات الخاصة بالمناخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى، والمشكلات الخاصة بأطراف التنمية المالية والادارية والقانونية والفنية .

المجتمع المدنى له الدور الاساسى فى المشاركة

تعتبر المشاركة من خلال منظمات المجتمع المدنى من الصيغ الشائعة للمشاركة فى مصر. ويضم المجتمع المدنى مجموعة من الهيئات والمنظمات والتنظيمات غير الحكومية بما فيها منظمات حقوق الانسان والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والتعاونيات والمؤسسات الاعلامية المختلفة والقطاع الخاص . وهذا التنوع من التنظيمات يوفر للمواطنين الفرصة لبدء الرأى فى القرارات التى تؤثر على حياتهم . يوضح التقرير أن تواجد منظمات المجتمع المدنى وحده ليس كافيا لضمان تحقيق المشاركة الحقيقية فى التنمية . فمازالت المشاركة الشعبية ضعيفة نسبيا فى مصر . لهذا يلزم الاسراع فى نقل الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية الى الادارة المحلية حتى يكون للمشاركة الشعبية أهميتها . وهكذا يمكن للإدارة المحلية أن تقوم بدورها المناسب فى تحديد الأولويات على المستوى المحلى، وحتى تنتقل من الادارة المحلية إلى الحكم المحلى .

يوضح التقرير أن هذا سوف يساعد الى حد كبير فى زيادة مشاركة المواطنين فى التنمية . من التجارب الحالية للمشاركة تجربة "برنامج شروق" الذى يهدف إلى إحداث تغيرات ايجابية فى التنمية الريفية . وقد ساعد المشروع على توضيح الفوائد من هذا التوجه . إلا أن هناك حاجة ماسة لاصلاح هياكل الادارة المحلية وتيسير الاجراءات والتخطيط المتكامل دون تمييز وترسيخ الممارسة الديمقراطية والهجوم المباشر النقدى العقلانى على البيروقراطية . ان اعتبار المجالس الشعبية المحلية جزءاً من السلطة التنفيذية بدعوى مسايرة أحكام الدستور يعتبر عقبة فى ان تصبح عنصراً فعالاً فى التخطيط للتنمية . كذلك فإن

التعديلات المختلفة التي اجريت على قوانين الادارة المحلية قد أسفرت عن تقليص وظائفها . يدعو التقرير إلى اجراء حوار قومى حول عدم المركزية .

كما أنه هناك حاجة الى التغيير فى المفهوم الشعبى تجاه الحكومة . كما أن على الحكومة الاستمرار فى جهودها لتشجيع المشاركة الشعبية على كافة المستويات يشير التقرير الى التعليم كوسيلة لاعداد الافراد لديمقراطية المشاركة . بالرغم من ذلك فان الحكومة مازالت تتحمل النصيب الأكبر من مجال تقديم الخدمات التعليمية . كذلك فان هناك قصوراً فى نظام التعليم من جوانب متعددة . وللإعلام وظيفة أساسية فى دعم التنمية بصفة عامة وتحفيز المشاركة الشعبية بصفة خاصة وذلك بتوفير المعلومات عن سياسات ومشروعات التنمية ، وعلى الإعلام ان يوفر مساحة واسعة تنعكس فيها ابداعات الافراد ورؤيتهم مع الاهتمام بنشر الثقافة السياسية التى تقوى قيم وأهمية المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدنى والتسامح الفكرى وقبول الآراء المخالفة بالإضافة إلى الترويج للمناقشات العلمية والنقدية .

ضعف المشاركة السياسية عائق فى طريق التنمية

تلاحظ قلة أعداد المواطنين المصريين المشاركين فى انتخاب ممثليهم السياسيين . ففى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ كان إجمالى المشاركين نحو ٢٤٪ من اجمالى عدد المقيدى بجداول الانتخابات على مستوى الجمهورية . وقد بلغ عدد المرشحين ٣٩٥٧ مرشحا منهم ٣٪ فقط من النساء . يوضح تقرير التنمية البشرية الوطنى لهذا العام أن هذه الأرقام تعكس التدنى الواضح لنسب الترشيح الى اجمالى الاصوات الانتخابية ، وكذلك يوضح تدنى نسبة مشاركة المرأة فى هذا المجال من العمل السياسى ، بالإضافة إلى تدنى المشاركة فى العملية الانتخابية أصلاً .

يرجع التقرير أسباب عزوف المصريين عن المشاركة السياسية الى طبيعة المناخ السياسي العام وضعف التجربة الديمقراطية وهشاشة الحياة الحزبية والقيود القانونية والبيروقراطية ، وكذلك الإفتقار إلى الثقة والمصادقية والاحساس العام بعدم جدوى المشاركة السياسية لدى قطاعات واسعة وخاصة قطاع المثقفين ، وخفوت دور اعلامى فاعل فى مجال التعبئة السياسية وغيرها .

بالرغم من توفر نظام برلمانى فى مصر إلا أن الأحزاب السياسية لم تحقق بعد دورها الفعال كقوة ديمقراطية فى المجتمع المصرى . فهناك العديد من الأحزاب التي لاتطبق الأسلوب الديمقراطى الكامل فى شئونها الداخلية . كما أن اللجان الحكومية المكلفة بإعطاء التراخيص لتأسيس الأحزاب السياسية قد تضع قيوداً على حرية التعبير فى النظام السياسى .

يشير تقرير التنمية البشرية الوطنى لمصر ان مفتاح احراز التقدم فى التنمية يعتمد على نظام ديمقراطى مفتوح ودور فعال للأحزاب السياسية . ان معظم المواطنين لن يستفيدوا من التنمية إلا اذا كانوا قادرين على المساهمة والتأثير فى أسلوب صنع القرارات السياسية التى تؤثر على حياتهم . يتطلب تنشيط العمل الحزبى مجموعة من الاصلاحات الأساسية والتي من بينها :

- استكمال البناء التنظيمى القاعدى للأحزاب .
- الشفافية فى صنع القرار .
- تطوير آلية لعلاج قضايا الصراعات الحزبية على المستويين الداخلى والخارجى .

- تجديد كوادر العمل السياسى وتأهيلها .
- تعبئة أكثر شعبية واتصالا بال جماهير .
- الحاجة الى ضمان حرية تأسيس الأحزاب على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية مادامت مشروعة الغاية والوسائل .
- على الأحزاب أن تتبنى التعبير عن الاتجاهات والمصالح القومية الكبرى وأن تبلور برامج سياسية تستلهم قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان .

كذلك فإن المعرفة هامة لاعطاء الأفراد صوت مسموع . ومن أهم الرسائل التي يقدمها تقرير مصر للتنمية ٢٠٠٢ أن الوصول للمعلومات يعتبر بعداً رئيسياً لكل صور المشاركة، فجميع المواطنين والمجموعات لهم الحق في المعلومات والمعرفة - وتعتبر تلك هي الأدوات الأساسية التي تمكنهم من التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم والمساهمة في سياسات التنمية على المستويين القومي والمحلي .. ان توفير المعلومات والمعرفة سوف يزيد نشاط التطبيقات الشعبية ويساعدهم على التعبير عن المواطنين في عملية صنع القرار .

من أجل هذا جاءت أهمية دليل التنمية البشرية حيث يوفر ثروة من المعلومات عن الأحوال والظروف التي يعيش فيها الناس ، نوعية حياتهم ، تطلعاتهم الوظيفية وأوضاعهم وأمالهم التعليمية . وكلما أقتربت هذه المعلومات من مستوى الفرد كلما كان هو أو هي أكثر ادراكا والمأما . لذلك فان حساب دليل التنمية البشرية على المستوى المحلي لا يقتصر فقط على إمداد متخذى القرار بصورة تفصيلية عن اتجاهات التنمية في أنحاء البلاد ، بل انه يتيح ايضا المعلومات وثيقة الصلة بالتنمية على مستوياتها المحلية في أماكنها .. كما يوفر الأساس الذي يتيح للمواطنين أن يتساءلوا عن حياتهم ومستقبلهم ، كما انه يتيح لهم الفرصة للحوار مع قادتهم وممثليهم المنتخبين في القرارات التي يتخذونها نيابة عنهم ، وكذلك يوفر المعلومات والمعرفة اللذان هما وقود المشاركة السياسية والتي هي أساس تنمية محورها الانسان .

ويرى التقرير بعض الجوانب التي يوصى بها لتحقيق التنمية البشرية والتنمية الشاملة بصفة عامة ، ومن هذه الجوانب :-

● ضرورة الاستفادة من تجارب التنمية بالمشاركة (مثل برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة بالمشاركة) - وتنقية تلك التجارب من الشوائب ، وتخليصها من العوقات ، والتوسع فيها وتعميم نتائجها ، لتصبح القاعدة العامة للتنمية في المجتمع وهي التنمية بالمشاركة .

● أوضح التقرير ان هناك فجوات تنموية على مختلف المستويات ، مما يتطلب اعادة توزيع الاستثمارات والبرامج والمشروعات ، بما يؤدي الى تغطية فجوات التنمية الموجودة ووفقا لمؤشرات التقرير .

● بصفة عامة - ومن خلاصة مؤشرات التنمية البشرية التي تم قياسها في التقرير يتضح ان من أهم متطلبات تحقيق التنمية هو التخطيط للسكان سواد من حيث معدلات الزيادة أو التوزيع المكاني ، كذلك التعليم الأساسى ليشمل كل الأطفال في سن الالتزام وبكل الوسائل الممكنة .

كما أن الخدمات الصحية خاصة للأطفال والأمهات لابد أن تكون متاحة وشاملة وعلى مستوى مقبول .

كما أن بيانات الصحة والتعليم على مستوى المحليات فى حاجة الي دعم وتدقيق .

● النهوض بالمرأة واطاحة المزيد من فرص العمل ، والمشاركة بمختلف صورها وفى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية .

● الحرية والديمقراطية ، لن تتحقق التنمية الشاملة ومشاركة المجتمع فيها بدونهما ، فهما ركيزة التنمية وعوامل استمراريتها ، وعن طريقهما تزداد خيارات البشر وتتحقق التنمية البشرية والشاملة فى المجتمع .

● والديمقراطية المتاحة حالياً فى المجتمع غير مسبوقه ، ومع ذلك فإنه هناك حاجة لتوسيع مجالاتها وتغيير التشريعات بما يسمح بذلك .

● كما انه على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى أن تؤدى دورها على وجه أفضل ، وأساليب أكفاء .

● للمحليات دور أساسى فى تحقيق التنمية والمشاركة فيها ، وتزداد فاعلية هذا الدور بالاتجاه الى إعادة أسلوب نظام الحكم المحلى .

ومن ثم جاء تناول التقرير لموضوع المشاركة فى التنمية المحلية كموضوع محورى للتقرير حيث تمثل المشاركة فى عصرنا الراهن خياراً استراتيجياً ، ومطلباً ضرورياً فى سياق التطورات العالمية الراهنة وتحدياتها ، وادراكاً لدور المشاركة فى

التممية المحلية وعلاقتها الوثيقة بالتممية البشرية دوراً وتأثيراً جاء تقرير التسمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ليؤكد أن اثاره وتشيط المشاركة فى التسمية بعامة والتممية المحلية بخاصة مرهوناً باجراء تغييرات ضرورية ولازمة فى النظم الاجتماعية ، والبنى الثقافية والسياسية ، بما يمكن من تجاوز كافة المعوقات التى تعوق المشاركة الحقيقية والفعالة ، ومن ثم خلق بيئة مواتية لمشاركة كافة فئات المجتمع والفقراء منهم بخاصة فى صنع القرارات المجتمعية وفى نفس الوقت زيادة وعى تلك الفئات باحتياجاتهم ومشكلاتهم وتطوير قدراتهم على اختيار القيادات الصالحة والقادرة على تمثيلهم والتعبير عن مصالحهم والعمل من أجل المصلحة العامة وتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف التى شاركوا فى تحديدها . ولا يعنى تعظيم دور المجتمع المدنى الغاء دور الدولة فى هذا المجال بل تظل للدولة وظيفة بالغة الأهمية ، فعليها أن تشارك بفاعلية فى رسم سياسات التسمية وصياغتها استلهاماً لاحتياجات الأفراد وتطلعاتهم ، وبما يتيح فرصاً أوسع لمشاركة المواطنين والعمل مع مؤسسات المجتمع المدنى على تنمية رأس المال البشرى وتطويره وصيانته واعادة بناء القدرات البشرية وتمميتها بمايؤدى الى تدعيم مفهوم التسمية المتواصلة فى المجتمع .

وليس من شك أن حياة ديموقراطية سليمة وحقيقية تنهض على أساس المشاركة الشعبية الحققة فى مسؤوليات التفكير والعمل والحكم واتخاذ القرارات تعد قاعدة أساسية لتوجيه المواطنين نحو مشاركة فعالة فى حل مشكلاتهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية ومن ثم مجتمعهم القومى .

وتأكد أهمية المشاركة الشعبية فى التسمية من ايجابياتها العديدة فهى :-

❖ تؤدى الى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم فى هيئات أو منظمات أهلية تساند

المؤسسات الحكومية فى مواجهة احتياجات الجماهير واشباعها

❖ تدعيم للأسلوب الديمقراطى فى ممارسة العمل الجماعى

❖ تضىفى على مشروعات التسمية طابعاً وطنياً ، وتتمى الاهتمام الجماهيرى بها

وتعظم الحماس لها .

❖ تؤدي الى مد جسور التفاهم بين الحكومة والمواطنين

❖ هي ليست مجرد اسهام مادي ومعنوي في اعباء التنمية كما قد تفهمها الحكومة ، كما انها ليست مجرد مشاركة في ثمار التنمية وعوائدها ، كما قد تفهمها الجماهير ، بل هي تتطوى على المعينين والمفهومين في آن واحد .

❖ تتخذ أشكالها التفصيلية في كل بلد على ضوء الظروف والأوضاع القائمة ومتطلبات التطوير المطروحة والقيم والتقاليد السائدة في هذا البلد

المشاركة والتنمية البشرية

يتصل مفهوم المشاركة بمفهومى التنمية والتمكين ، ومن ثم التنمية البشرية اتصالاً وثيقاً فلا تنمية حقيقية دون مشاركة الناس في صنعها وفي جنى ثمارها ومن حيث أنها أيضاً طبيعة انسانية ويحدد درجة المشاركة ونطاقها توزيع القوى في المجتمع بمعنى القدرة على التأثير في الآخر والى الحد الذى تكون فيه المشاركة والتمكين Empowerment وجهان لعملة واحدة فالمشاركة إذا كانت تستهدف تنمية المجتمع فهي أيضاً تنمى الذات المشاركة وتطور قدرتها وامكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في المجتمع .

وللمشاركة مفاهيم تتسع وتتحدد ، عامة وخاصة ، فهي تتسع بمعنى أنها العملية التى يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده وتتيح له فرصة الاسهام في وضع الأهداف العامة للمجتمع واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وانجازها ، وثمة من يرى امتداد هذا التعريف لينال المشاركة السياسية التى تتطوى على مشاركة الناس في اختيار حكاهم وفي صياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ولهذا المفهوم المتسع للمشاركة مبادئ أساسية تستند اليها عملية المشاركة حيث يتوافر فيها البعدين الأفقى والرأسى وتحقق تفاعلاً خلاقاً بين مختلف المستويات الاجتماعية والهيئات والتنظيمات وتتسم بالشمول وتجاوز احتكار الصفة والنخبة في المجتمع ومن خلالها تعكس الخطط والقرارات احتياجات الناس ومصالح الشرائح الفقيرة والمحرومة وتتطوى في نفس الوقت على آليات

الضبط والرقابة والاستمرار والتواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات وعموماً فإن اتساع المفهوم أو محدوديته ينطوى على عنصر أساسى من الديمقراطية قيماً وممارسة وحقاً انسانياً خالصاً ، كما تشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من القوة والتمكين.

ويميز البعض بين مشاركة نظامية أو مؤسسية كالمشاركة فى أنشطة الجمعيات والمؤسسات والنقابات وغيرها، وتقاس عادة من خلال العضوية والأشتراك فى النشاط سواء بالمال أو الرأى أو الجهد. ومشاركة غير نظامية تأتى فى شكل تعاون تلقائى بين الناس دون تنظيم أو برنامج عمل محدد. وتعتبر المشاركة من خلال منظمات المجتمع المدنى او الادارة المحلية من الصيغ الشائعة للمشاركة.

جدول أعلى وأدنى ٥ أحياء ومراكز (أقسام) ومدن على مستوى الجمهورية

وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣

دليل التنمية	دليل الناتج المحلي	دليل التعليم	دليل الصحة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية	نسبة التغطية %	مدل الشراة والكتابة	توقع الحياة عند الميلاد	محافظة	حي / مركز (قسم) / مدينة
أعلى ٥ أحياء وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٨٢١	٠.٨١٢	٠.٩٥٢	٠.٧٢٧	١٢٠١.٠٩	٩٨.٧	٩٢.٧	٦٨.٦	بورسعيد	حي شرق
٠.٨٢٨	٠.٨٢٧	٠.٩٢٠	٠.٧٢٨	١١١٥٨.٢	٩١.٥	٩٢.٨	٦٨.٧	بورسعيد	حي بور فؤاد
٠.٨١٨	٠.٨١٠	٠.٩٢٧	٠.٧٠٩	١٢٨١٠.٢	٨٨.٥	٩٦.٢	٦٧.٥	القاهرة	حي الزهراء
٠.٨١٥	٠.٨١٢	٠.٩٢٢	٠.٦٩٩	١٢٠٧١.٢	٨٩.٢	٩٥.٢	٦٧.٠	القاهرة	حي مصر الجديد
٠.٨١١	٠.٧٨٩	٠.٩٢٩	٠.٧١٢	١٠٧٥٠	٩٥.٩	٩٢.٩	٦٧.٧	القاهرة	حي شرق مدينة نصر
أدنى ٥ أحياء وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٦٢	٠.٦٤٢	٠.٥٠٢	٠.٧١٦	١٧٠٢.٧	٥٢.١	٤٨.٩	٦٧.٩	القاهرة	حي منشأة ناصر
٠.٦٧١	٠.٦٨٢	٠.٦٠٧	٠.٧٢٥	٥٥٦١.٢	٤٥.١	٦٨.٢	٦٨.٥	بورسعيد	حي الغنواحي
٠.٦٧٢	٠.٥٨٥	٠.٧٧٦	٠.٦٥١	٢٢٢٢٢.٨	٧٤.٦	٧٩.١	٦٤.٢	أسيوط	حي غرب أسيوط
٠.٦٧٥	٠.٧١٥	٠.٥٤١	٠.٧١٧	٧٢٢٥.٢	٢٢.٢	٧٢.٦	٦٨	القليوبية	حي شرق شبرا الخيمة
٠.٦٤١	٠.٦٧٩	٠.٦٨٢	٠.٦٩	٥٨٢٨.٢	٧٥.٩	٦٤.٥	٦٦.١	الجيزة	حي الهرم
أعلى ٥ مراكز (أقسام) وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٧٢٦	٠.٦٧٧	٠.٧٧٧	٠.٧٢٦	٥٧٦٦.٤	٨٢.٧	٧٤.٧	٦٨.٥	دمياط	قسم ومدينة رأس البر
٠.٧٢٢	٠.٧٠٨	٠.٧٢٢	٠.٧٢٧	٦٦٧١.٢	٧٢.٨	٧٢	٦٨.٦	دمياط	مركز ومدينة فارسكور
٠.٧٠٩	٠.٦٦٢	٠.٧٢٩	٠.٦٩٧	٥٢٢٤.٢	٧٥.٦	٧٧.٦	٦٦.٨	أسوان	مركز ومدينة أسوان
٠.٧٠٨	٠.٦٨٢	٠.٧١٦	٠.٧٢٦	٥٨٥٥.١	٧٢	٧١	٦٨.٥	دمياط	مركز ومدينة دمياط
٠.٧٠٢	٠.٦٧٢	٠.٧٢٧	٠.٩١٦	٥٢٢٠.١	٨٦.٢	٦٧.٥	٦٦.٩	الإسماعيلية	قسم ومدينة القنطرة شرق
أدنى ٥ مركز (أقسام) وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٥٢٩	٠.٤٦٢	٠.٤٢٨	٠.٦٥٥	١٦٠٢.٤	٦٩.٥	٢٩.٥	٦٦.٧	سوهاج	مركز ومدينة دار السلام
٠.٥٦٥	٠.٥٧٤	٠.٤١٢	٠.٦٧٨	٤١١٢.٥	٥٩.٥	٢٦.٧	٦٥.٧	الفيوم	مركز ومدينة طامية
٠.٥٦٨	٠.٥٤٥	٠.٤٨٧	٠.٦٧٠	٢٢٢٠.٧	٦٧.٩	٢٩.٢	٦٥.٢	أسيوط	مركز ومدينة أبنوب
٠.٥٦٨	٠.٥٦٢	٠.٤١٦	٠.٦٧٨	٢٩٢٥.٢	٦٠.٧	٢٦.٦	٦٥.٧	بنى سويف	مركز ومدينة ناصر (بوش سابقا)
٠.٥٦٩	٠.٥٧٨	٠.٤١٢	٠.٦٨٨	٢١٨٦.٤	٥٩.٧	٢٦.٤	٦٦.٢	الفيوم	قسم ومدينة أيشواى
أعلى ٥ مدن وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٧١١	٠.٧١١	٠.٧٦٤	٠.٧١٩	٨١٧٧.٩	٦٢.٧	٨٢.٧	٦٨.١	دمياط	مدينة دمياط
٠.٧٢٨	٠.٦٥٥	٠.٨٧٥	٠.٦٨٢	٥٠٦١.٧	٩٥.٩	٨٢.٢	٦٦.٠	كفر الشيخ	مدينة كفر الشيخ
٠.٧٢٥	٠.٦١٦	٠.٨٥٧	٠.٧٠٢	٤٨٠٥.٧	٨٢.٠	٨٧.١	٦٧.١	القليوبية	مدينة بنها
٠.٧٢٥	٠.٦٢٩	٠.٨٦٦	٠.٧٠٠	٤٥٩٧.٢	٨٥.٢	٨٧.٢	٦٧.٠	الشرقية	مدينة الزقازيق
٠.٧٢٤	٠.٧٢٠	٠.٧٢٢	٠.٧١٠	٧١٦٧.٦	٧٢.٦	٧٨.٢	٦٧.٦	دمياط	مدينة فارسكور
أدنى ٥ مدن وفقا لدليل التنمية البشرية									
٠.٥٥٨	٠.٥٢٥	٠.٤١٧	٠.٦٩٢	٢١٦٠.٥	٧٢.٢	٢٠.٩	٦٦.٦	سوهاج	مدينة دار السلام
٠.٥٧٨	٠.٥٨٢	٠.٥٠١	٠.٦٥٢	٢٢٨١.٧	٥٩.٢	١٥.١	٦٤.١	الفيوم	مدينة طامية
٠.٥٧٨	٠.٥٤١	٠.٥٢٠	٠.٦٧٤	٢٥٥١.٨	٧٠.١	١٢.٠	٦٥.٤	أسيوط	مدينة الغنايم
٠.٦٠٢	٠.٥٩٢	٠.٥٢٨	٠.٦٨٥	٢١٨١.١	٥٩.٤	١٩.٥	٦٦.١	الفيوم	مدينة أيشواى
٠.٦٠٤	٠.٥٨٦	٠.٥٨٥	٠.٦٤٠	٢٢٥١.٢	٦٢.٩	٥٦.٢	٦٢.٤	الفيوم	مدينة أطلسا

تم استبعاد أحياء ومراكز ومدن محافظات الحدود من الترتيب.